

## دراسة الحالة الأولى: مصر

### 1- المعلومات الأساسية والسياق

#### (أ) الاستراتيجية الوطنية والإطار القانوني

إلى عهد قريب، لم يكن العنف الأسري يُعتبر مشكلة في مصر. وقبل دراسة تقدير التكلفة بقليل، وضع المجلس القومي للمرأة أول استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015-2020. ووضعت هذه الإستراتيجية بطريقة تشاركية شملت مقابلات مع الجهات المعنية (الوزارات، معاهد البحوث الوطنية، المنظمات غير الحكومية، المعاهد الدينية، إلخ). وكشفت هذه المناقشات عن الافتقار إلى بيانات دقيقة عن العنف ضد المرأة وسلطت الضوء على أهمية إجراء دراسة عن انتشاره تشمل عنصر تقدير التكلفة.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خطة عمل وموازنة مفصلة لتغطية الأنشطة المحددة، مع تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الحلول دون العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له. وعلى ذلك، لم يكن من الصعب إقناع الجهات المعنية بأهمية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة. غير أنه لا تزال هناك، وفقاً للمجلس القومي للمرأة، فجوة في الإطار القانوني المعني بالعنف الزوجي لأنه لا يزال يُنظر إليه على أنه قضية خاصة/عائلية. وعادةً تسعى النساء اللاتي يتعرضن للعنف إلى الطلاق، لكنهن لا يرفعن دعوى جنائية ضد أزواجهن لأنه لا يوجد قانون يجرم العنف الزوجي.

#### (ب) تقديم الخدمة

في عام 2013، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع حكومة مصر لتحسين تقديم الخدمات ومعالجة الثغرات الموجودة في الوقاية والاستجابة. وهذه العملية مستمرة، ويتطلب بعض القطاعات مزيداً من التعزيز أكثر من قطاعات أخرى. فمثلاً، تقدم وزارة الصحة تدريباً للأطباء في المستشفيات، ولكن ليس في جميع المحافظات، على فهم العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك كيفية التعرف على الناجيات وحققهن في إبلاغ الشرطة عن العنف الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة الداخلية وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة، بضابطة شرطة مكرسات. وكان هناك حوالي تسعة مراكز إيواء في مصر وقت الدراسة. ويقدم موظفو المجلس القومي للمرأة المسؤولين عن الشكاوى الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للناجيات من العنف في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في استخدام هذه الخدمات ولا تزال هناك مشكلة وجود ثغرات في استجابة الشرطة والنظام الصحي، بما في ذلك نظام إحالة غير كافٍ.

ويحول الخوف والوصم والاعتقاد بأن القضية خاصة دون أن تبلّغ اللاتي يتعرضن للعنف في مصر عن حوادث العنف. وعلى الرغم من إمكان حصولهن على خدمات أخرى، مثل الرعاية الصحية، إلا أنهن لا يفصحن عن أن الإصابة التي تلقينها كانت نتيجة للعنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك. وخدمات الرعاية الصحية في مصر عموماً مجانية، وتشمل الدعم النفسي لمن يتعرضن للعنف. وفي بعض الأحيان، تطلب النساء مشورة قانونية أو دعماً نفسياً من المجلس القومي للمرأة، الذي يحيلهن أيضاً إلى مركز إيواء عند الضرورة. لكن عدد مراكز الإيواء في مصر صغير، ومعظمها غير مناسب للأطفال ولديها أنظمة خاصة ينبغي أن تلتزم بها النساء اللاتي يقمن هناك. مع ذلك، لا تسعى المرأة المصرية عموماً إلى هذا الحل، إما لأنهن لسن على علم بتوفر هذه المراكز أو لأنهن يفضلن حلاً بديلاً، كالمكوث مع الوالدين أو الأصدقاء. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خطة لتحسين إمكانية استخدام مراكز الإيواء.

## 2- الأساس المنطقي لدراسة تقدير التكلفة

### (أ) بدء العمل وفريق الدراسة

أجرى المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر دراسة تقدير التكلفة وشكّل، بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فريقاً متعدد التخصصات. وفي أوائل عام 2014، أنشئت لدعم الفريق والإشراف عليه لجنة استشارية وطنية وأجريت مشاورات مع الوزارات والمؤسسات المعنية التي تقدم خدمات الحماية والاستجابة للمعرضات للعنف. ونصح الصندوق الفريق بإجراء مسح وطني عن العنف القائم على نوع الجنس يشمل احتساب تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية.

وأشرف صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنسيق البحث وتوفير الدعم المالي والتقني، وأبرم اتفاق بين المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتنظيم العمل على الدراسة<sup>1</sup>. وكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسؤولاً عن المسائل الفنية المتعلقة بالمشح، وقدم المجلس القومي للمرأة الدعم بصفة استشارية. وقاد المناقشات، بما في ذلك تكلفة الدراسة، المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وشرح صندوق الأمم المتحدة للسكان والخبير الاستشاري الدولي الغرض من عملية تقدير التكاليف للوزارات المعنية، مثل وزارات الصحة والتضامن الاجتماعي والداخلية والعدل، وقام بتدريب الباحثين على المسائل المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. ودعم فريق قوي متعدد القطاعات نجاح هذا البحث. وتشارك الشركاء فهم المشكلة وهدف البحث.

ورحب المجلس القومي للمرأة بتشكيل فريق المشروع المتعدد التخصصات وبالتقسيم الواضح لمجالات العمل/المهارات: (1) كانت لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السلطة القانونية والخبرة لإجراء مسح واسعة النطاق وتحليل البيانات الكمية المعقدة؛ (2) كانت لدى الخبيرة الدولية المعرفة ببحوث تقدير تكلفة العنف القائم على نوع الجنس وخبرة في تنفيذ المنهجيات والطرق المستخدمة؛ (3) كان لدى المجلس القومي للمرأة فهم عميق للعنف القائم على نوع الجنس، وخاصة فيما يتعلق بنوع الأسئلة التي يتعين طرحها في الاستبيان، ولكيفية إجراء البحوث مع النساء المصريات اللاتي تعرضن للعنف.

### (ب) الدافع وراء الدراسة

بيّن مسح الصحة الديموغرافي لعام 2014 زيادة ملحوظة في العنف ضد المرأة في مصر، وكان العنف الأسري والتحرش الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أكثر الأشكال شيوعاً والأقل إبلاغاً عنها. وأجريت دراسة عام 2015 لمعالجة ندرة البحوث حول معدلات انتشار العنف ضد النساء والفنيات وآثاره على المجتمع والاقتصاد المصري. وجاء هذا البحث في الوقت المناسب، إذ كانت مصر قد بدأت تتخذ خطوات ملموسة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ووفقاً لـ "Duvvury and others"، "وفرت إضافة المنظور الاقتصادي للمشكلة زاوية جديدة وقوية للغاية لعرض الآثار القانونية والصحية وغيرها من العواقب المترتبة على العنف ضد المرأة وللمناداة باتخاذ إجراءات"<sup>2</sup>. وهكذا صُمم "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" كأول

Nata Duvvury and others, "The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey" (Cairo, 1 UNFPA, 2015).

2 المرجع نفسه، ص. 5.

دراسة مُمثّلة على المستوى الوطني لجمع بيانات شاملة حول أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكاله ولتقدير تكاليفه الاقتصادية.

### 3- المنهجية

#### (أ) أهداف الدراسة

كانت أهداف الدراسة على النحو التالي: (1) إنشاء وتوفير بيانات دقيقة مُثّلة على المستوى الوطني عن العنف القائم على نوع الجنس والتكاليف الاقتصادية المرتبطة به و(2)، مساعدة صناع السياسات والمخططين على صياغة تدخلات لمناهضته تستند إلى الأدلة.

وهدف المسح إلى قياس ما يلي: (1) انتشار وحوادث الأنواع المختلفة من العنف ضد المرأة؛ و(2) تأثير العنف على صحة المرأة والصحة الإنجابية والرفاه العام؛ و(3) عواقب العنف ضد المرأة وما يرتبط به من تكاليف اقتصادية.

#### (ب) الجمهور المستهدف

كان البحث موجهاً إلى مجموعة متنوعة من الجهات المعنية الوطنية وواضعي السياسات في المؤسسات الحكومية الذين يؤدون دوراً في الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس و/أو الاستجابة له وللمجموعات المتأثرة به:

- المجتمع – للتوعية بالنتائج السلبية للعنف ضد المرأة؛
- الوزارات المعنية وواضعو السياسات المعنيون- للتوعية بالتكلفة الأكبر لعدم اتخاذ إجراءات مقارنة بتكلفة الاستجابة؛ وللتصدي للعنف القائم على نوع الجنس بالاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة واتخاذ خطوات نحو القضاء على الفقر؛
- المؤسسات الدينية - لتسليط الضوء على دورها في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس؛
- وسائل الإعلام - لتسليط الضوء على دورها في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس.

#### (ج) نطاق الدراسة

سعى الفريق المتعدد التخصصات الذي يعمل في المشروع إلى محاكاة النموذج الدنماركي حول تكلفة العنف. وفي حين أُيد الباحثون الدنماركيون هذه العملية، لم تكن البيانات الإدارية اللازمة المتعلقة باستثمارات الحكومة في خدمات العنف القائم على نوع الجنس متوفرة. فموازنة الحكومة المصرية غير محددة بطريقة توفر هذه المعلومات ولم يكن بالإمكان جمع بيانات حول تكلفة تقديم الخدمة فيما يتعلق بالوقت الذي يستغرقه الموظفون في معالجة العنف القائم على نوع الجنس في المستشفيات ومراكز الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوتت تكاليف الخدمة، خاصةً بين مقدمي الخدمات العامة والخاصة.

ووفقاً للمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا تسجّل المستشفيات ما إذا كانت الإصابات نتيجة للعنف أم لا، كما لا تميل النساء إلى الإفصاح عن سبب الإصابات. وبالإضافة إلى ذلك،

بما أن المستشفيات لا تسجل أرقام تعريف للمرضى، لا توجد سجلات، مثلاً عن الإصابات السابقة، تمكن من تحديد الاتجاهات. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب الحصول على بيانات عن مرتبات ضباط الشرطة المتخصصين وتكاليف تقديم الخدمات والتدريب. وهكذا، قدرت الدراسة تكلفة المشكلة فقط إلى الحد الممكن، أي في ما يتعلق بالمرأة والأسرة المعيشية.

ركّزت دراسة تقدير التكلفة على العنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك. وفي الواقع، كانت دراسة العنف الذي يرتكبه الخطيب مجالاً جديداً للتحقيق، وكذلك مجالاً جديداً لتدخل الفريق، إذ لم يُتطرق إليه في دراسات سابقة.

وصُممت الدراسة لالتقاط جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس في المنزل والأماكن العامة، مع الأخذ بالاعتبار الثقافة المصرية. واستخدمت الدراسة تعريف الأمم المتحدة لعام 1993 للعنف القائم على نوع الجنس للإشارة إلى العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة وفي إطار المجتمع العام و/أو الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه. و قدرت الدراسة التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك والأقارب في إطار الأسرة المباشرة أو الممتدة أو أفراد آخرون في محيط قريب (أي شخص موجود في المنزل) والعنف المرتكب في الأماكن العامة، لكنها لم تتضمن تكلفة العنف الاقتصادي مثل سلوكيات فرض السيطرة المالية.

وكان دور الخبراء الوطنيين والدوليين فعالاً إذ حدد هؤلاء التكاليف التي يتعين تقديرها ثم بحثوا هذه التكاليف مع الفريق. واستخدمت تعريفات الأمم المتحدة لعام 2005 للتكاليف - ملموسة مباشرة، ملموسة غير مباشرة، غير ملموسة مباشرة، غير ملموسة غير مباشرة. وشملت الدراسة جميع التكاليف الممكنة للحادثة الأكثر حدة في العام السابق، إذ اعتبر أن ذلك سينتج أدق التقديرات، بالنظر إلى التعقيدات المرتبطة بأخذ التضخم والاسترداد في الحساب. وركز المسح (قدر الإمكان) على تقدير التكاليف الملموسة المباشرة وغير المباشرة. واحتُسبت هذه التكاليف بشكل أساسي من بيانات "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي".

- التكاليف المباشرة التي تتحملها النساء، مثل النفقات المرتبطة بالبحث عن خدمات لمعالجة الإصابات (الجسدية والنفسية) والرعاية الطبية والأدوية والمأوى والخدمات المجتمعية المحلية والدعوى القانونية والقضائية (الشرطة)، بما في ذلك تكاليف النقل وتكاليف الاستهلاك المتعلقة باستبدال الممتلكات؛
- التكاليف غير المباشرة، مثل فقدان الدخل بسبب تغيب المرأة والمعدني عن العمل (عند الاقتضاء)، وفقدان العمل المنزلي وتغيب الأطفال عن المدرسة (أيام الغياب)؛
- التكاليف والعواقب غير الملموسة وغير المباشرة التي واجهتها المرأة وواجهها الطفل بسبب الحادثة؛
- التقديرات الوطنية للنفقات التي تتكبدها المرأة مباشرة وفقدان الإيرادات وقيمة العمل المنزلي المفقود؛
- التكاليف المحسوبة للمستوى الوطني على أساس بيانات العينة.

#### (د) طُرُق واحتساب التكلفة

جُمعت البيانات بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2015 من خلال مسح وُضِعَ كاستبيان حول "وضع المرأة المصرية". وقدم المزيد من المعلومات حول الطبيعة الدقيقة للاستبيان كجزء من عملية الموافقة عندما تكون من أجرت المقابلة والمجيب وهدما. واستخدمت الباحثات استبيانين، أحدهما لفرادى النساء والآخر للأسرة المعيشية، وأجريت المقابلات وجهاً لوجه باتباع معيارٍ موضوع. واستندت تصميمات الاستبيان إلى مبادئ الأمم

المتحدة التوجيهية لعام 2013 لإنتاج إحصاءات عن العنف ضد المرأة وأدوات الإسكوا المعدلة لقياس العنف ضد المرأة في البلدان العربية وخبرات البلدان الأخرى التي أُجرت مسوحاً مشابهة (بعد تكيفها لتناسب السياق الثقافي المصري). ووضعت الصياغة النهائية لكل استبيان لجنة تحقق من صحة المعلومات مكونة من خبراء محلين.

جمَعَ استبيان الأسر المعيشية بيانات عن التركيبة السكانية (ما ساعد أيضاً على تحديد النساء المؤهلات)؛ وخصائص الإسكان وملكية مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية (ما ساعد على تحديد مؤشر ثروة الأسرة المعيشية وتقييم مستوى المعيشة على المدى الطويل في الأسرة). وركز الاستبيان الفردي على خصائص المجيبات والمنطقة التي كن يقمن فيها؛ والعمالة والدخل؛ والصحة العامة والصحة الإنجابية، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري وزواج الأطفال؛ والعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك (بما في ذلك السيطرة المالية)؛ والعنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة/أشخاص مقربون وغرباء ضمن البيئة المحيطة؛ والعنف في الأماكن العامة (مكان العمل والمؤسسات التعليمية والشوارع والنقل العام).

وصُممت العينة لتكون مُمثلة على مستوى المحافظات (على مستوى ثقة يبلغ 95 في المائة)، مع تقسيم المدن والأرياف إلى خمس مناطق: المحافظات المدنية (لأغراض إدارية، مصر مقسمة إلى 27 محافظة)، ومصر السفلى المدنية، ومصر السفلى الريفية، ومصر العليا المدنية، ومصر العليا الريفية. واستُبعدت المحافظات الحدودية من العينة لأن سكانها يشكلون أقل من 1 في المائة من إجمالي سكان مصر، ولا يؤثر ذلك على التقديرات الوطنية. واستُخدمت إستراتيجية أخذ عينات عنقودية على مرحلتين: جرى اختبار 21,448 أسرة معيشية (تقريباً عينة المسح الديموغرافي والصحي) ونساء تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً (بغض النظر عن الحالة الزوجية) ممن كنّ مقيمات أو حاضرات في الأسرة المعيشية مدة شهر أو أكثر قبل المسح. واختيرت عشوائياً للمقابلة امرأة واحدة فقط مؤهلة في كل أسرة، وذلك باستخدام تربيكات Kish Grid التي دُمجت في استبيان الأسرة. واستُخدم ترجيح العينات لضمان صحة التمثيل. وكان معدل استجابة الأسر المعيشية 97.3 في المائة، ومعدل الاستجابة الفردية 99.2 في المائة.

واستُخدمت الدراسة بشكل أساسي المنهجية المحاسبية. فاستخدمت الانحدار المتعدد الإحصائي إن لم تستطع المرأة تذكر تكاليف محددة، مثل التكاليف الصحية التي قُدرت عندئذٍ بناءً على متغيراتٍ هي نوع الإصابة والخدمة التي تم الحصول عليها ومُقدم الرعاية الصحية. وفي الحالات التي تعرضت فيها المرأة لعنف شديد واضطرت إلى مغادرة بيتها الزوجي، حُسبت تكاليف خدمات المجتمع المحلي على أساس تكاليف مراكز الإيواء الموجودة والسكن البديل. وأخذت الدراسة بالاعتبار واقع أن المرأة المصرية الأقل قدرة على الوصول إلى مراكز الإيواء العامة. وحُسب ذلك كتكلفة فرصة بديلة: حساب ما كانت المرأة ستنفقه لو استُخدمت شكلاً آخر من أشكال المأوى مقدراً من خلال فحص متوسط التكلفة اليومية للمأوى (للاتي دفعن). وبذلك كانت التكلفة الإجمالية للمأوى هي إجمالي عدد الأيام التي قُضيت خارج المنزل مضروبة بمتوسط التكلفة اليومية للمأوى.

ولم توفر بيانات "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" معلومات تمكّن من احتساب الإنتاجية المفقودة. غير أن الدراسة شملت أسئلة تتعلق بغياب المعتقة أو الزوج عن العمل. وجمَعَ المسح أيضاً معلومات عن الأجور اليومية للعاملة بأجر، سواء كعامل نظامية أو غير نظامية، وكذلك عن أجور الزوج/الشريك (احتُسب الأجر اليومي على أساس افتراض خمسة أيام عمل في الأسبوع و10 أيام في أسبوعين و21 يوماً في الشهر، ولم تُجمَعَ بيانات عن عدد ساعات العمل). كما لم تُسأل النساء عن دخلهن أو عما إذا كن يعملن/يعملن لحسابهن الخاص. وكان من الأصعب تقدير البيانات المتعلقة بالزوج لأن النساء قدمن هذه المعلومات (16 في المائة بيانات مفقودة).

واستُخدم نموذج الانحدار المتعدد الإحصائي: (1) تقدير بيانات الأجر المفقودة للعاملات المدفوعات الأجر من خلال اعتبار الأجر متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي خصائص الوظيفة والعمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة؛ و(2) تقدير قيم الأجر المفقودة للأزواج/الخطباء من خلال اعتبار الأجر اليومية المُبلَّغ عنها متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي المهنة والنشاط الاقتصادي والعمر والمستوى التعليمي. وفي القطاع الخاص، لا يتقاضى من يتغيبون عن العمل أجراً، أما في القطاع الحكومي فيحصل الناس على 27 يوم عطلة مدفوع الأجر ولا يُحتسب اليوم المأخوذ نتيجة للعنف كـ "يوم عطلة".

واستُخدم نهج تكلفة الفرصة البديلة لتقدير المكاسب اليومية للعاملات لحسابهن الخاص وربات العمل والعاملات غير المأجورات عبر نموذج الانحدار المتعدد الإحصائي من خلال اعتبار الأجر اليومية المُبلَّغ عنها متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة هي خصائص الوظيفة (باستثناء العقد) والعمر والتعليم ومكان الإقامة. واحتُسبت التكلفة على أنها عدد أيام العمل المفقودة مضروبة بالأجر اليومي لكل من المعنفة والمعتدي. وكان مسح استخدام الوقت جزءاً من الاستبيان، فسُئلت النساء عن الساعات التي أمضيتها وأمضاها أزواجهن في أنشطة منزلية مختلفة خلال الأسبوع السابق. وسُئلت اللاتي أبلغن عن العنف عن عدد الأيام التي لم يتمكنَ فيها من القيام بهذه الأنشطة المنزلية بسبب الحادثة. وفي العادة، يؤدي معاً بعض الأنشطة المنزلية، مثل رعاية الأطفال والمسنين، ما عقّد بعض العمليات الحسابية.

ولتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي، وُضعت افتراضات لمعالجة القيم القسوى والأنشطة المتزامنة - حُدّد الحد الأقصى لعدد ساعات العمل المنزلي في اليوم بـ 14 ساعة لتترك وقت للنوم وتناول الطعام والعناية الشخصية<sup>3</sup>، وعُيّن الحد الأقصى لعدد الساعات المخصصة لرعاية الأطفال أو رعاية المسنين بأربع ساعات في اليوم (للقيم القسوى الأخرى، أخذت القيم التي تتجاوز الشريحة المئوية الـ 95 قيمة الشريحة المئوية الـ 95). واستُخدم نهج استبدال معمم للتوصل إلى قيمة نقدية للعمل المنزلي من خلال افتراض أن العمل يمكن أن تقوم به امرأة عاملة في مهنة مقدم رعاية بمتوسط أجر يومي يبلغ 14.7 جنيه مصري (باستخدام التقرير السنوي للأجور والمرتبات للعام 2014، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). واستند احتساب كل نشاط إلى عدد الأيام المفقودة لهذا النشاط مضروباً بمتوسط الساعات اليومية المستغرقة في أداء هذا النشاط مضروباً بأجر الساعة، ثم أُضيف إلى جميع الأنشطة للحصول على المجموع.

واحتُسبت تكلفة أيام الدراسة التي تعيَّب عنها الأطفال، والتي يتحمل تكلفتها الوالدان كتكاليف تعليم، بضرب عدد الأيام المفقودة بمتوسط الرسوم اليومية للمدرسة. وللعام الدراسي 2014-2015، اعتُبر إجمالي عدد أيام الدراسة 201 يوم، واحتُسبت الرسوم اليومية بقسمة إجمالي الرسوم السنوية على عدد الأيام. وبما أن الاستبيان لم يوضح عدد الأطفال الذين تعيَّبوا عن المدرسة أو الرسوم المدرسية لكل طفل، فإن التقدير هو لكل عائلة.

وقُيِّمت تكلفة الوقت المفقود للمرأة التي أُجبرت على تغيير طريقها بسبب التحرش أو العنف في الأماكن العامة، باستخدام نهج تكلفة الفرصة البديلة. واحتُسب ذلك بضرب الساعات الإضافية في اليوم بأجر الساعة (14.7)<sup>4</sup>، مضروباً بعدد الأيام. واحتُسبت تكلفة الوقت الإضافي للمرافق أيضاً بضرب الساعات الإضافية في

Douaa Mahmoud and May Gadallah, "Imputing monetary value to Egyptian females: unpaid domestic and 3 care work".

4 على الرغم من أن الأجر هي نفسها في القطاع العام، إلا أنها مختلفة في القطاع الخاص. 14.7 جنيه هو متوسط الأجر بالساعة للمرأة العاملة في مهنة مُقدم الرعاية، و12.5 جنيه هو متوسط الأجر بالساعة للشخص العامل في مهنة مُقدم الرعاية (بما أن جنس المرافق غير متوفر في البيانات). إن الأجر المقارن أدنى لأن الرجل الذي يقوم بأعمال الرعاية عادةً يكسب أقل من المرأة.

اليوم بالأجر بالساعة (12.5) مضروباً بعدد الأيام. وبما أن المسح لم يقدم عدد الأيام المطلوبة للمرافق أو عدد الأيام التي جرى تغيير الطريق فيها، افترض بأن عددها 100 يوم للنساء الملتحقات بالدراسة و110 أيام لغيرهن<sup>5</sup>.

ورغم أن الاستبيان تضمن أسئلة تتعلق بالصحة، إلا أن العلاقة السببية بين العنف والصدمات لم تكن قاطعة. كما أن البيانات التي جُمعت لم تسمح بتقدير التكاليف المرتبطة بتأثير الضائقة النفسية على أداء العمل والإنتاجية وعلى العمل المنزلي أو التسبب بحالة نفسية. وشمل المسح أسئلة تتعلق بالضيق العاطفي للنساء بناءً على استبيان الإبلاغ الذاتي المكون من 20 بنداً<sup>6</sup> واحتُسب مؤشر قياس مباشر وبسيط (المؤشر هو النسبة المئوية لمجموع عدد المشاكل التي أبلغت عنها المرأة مقسوماً على 18، وهو مجموع عدد المشاكل التي جرى التحقيق فيها في المسح). كما سُئلت الأمهات عن تأثير العنف الزوجي على أطفالهن، سواء في العام الماضي أو طوال حياتهن.

وتعتبر التكلفة الإجمالية التقديرية للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك أقل من التكلفة الإجمالية الحقيقية، إذ أنها تستند فقط إلى حدوث حادثة واحدة في السنة (بينما يُقدر معدل حوادث العنف الزوجي لكل 100 امرأة بـ 133 حادثاً). فإذا ما أخذت هذه الحوادث جميعها بالاعتبار، تبيّن أن التكلفة الإجمالية أعلى بكثير.

#### 4- التحديات

##### (أ) البيانات

واجه فريق البحث صعوبات بسبب الافتقار إلى بيانات عن الخدمات أو الموازنة أو بيانات صاحب العمل، كما واجه صعوبات في البيانات التي تم الحصول عليها. وقد عولجت هذه التحديات باستخدام بدائل، مثل استخدام الأجور المفقودة لحساب الإنتاجية المفقودة. وكما لوحظ سابقاً، استُخدمت أيضاً نماذج انحدار متعددة إحصائية لاحتساب البيانات المفقودة، مثل الأجور، ووضعت افتراضات لحساب القيم القصوى والأنشطة المنزلية المتزامنة لدى حساب أيام العمل المفقودة.

##### (ب) تصميم الاستبيان

استغرق الفريق الوقت اللازم لمناقشة وجهات النظر المختلفة على نطاق واسع فيما يتعلق بقضايا مثل الفئة العمرية سعياً إلى توافق في الآراء بشأن الاستبيان النهائي.

##### (ج) دقة التقديرات

لا تقدم الدراسة سوى تقديراتٍ لتكاليف العنف تمثل الحد الأدنى وليس التكاليف الدقيقة.

5 يعتمد عدد الأيام على افتراض أن الحادثة وقعت في منتصف العام السابق: نصف أيام المدرسة هو 100 يوم ونصف أيام العمل هو 110 أيام.

6 Duvvury and others, "The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey" 6

## 5- النتائج الرئيسية

### العنف الأسري

- أغلبية المجيبات (79 في المائة) كنّ متزوجات وقت إجراء المسح.
- أغلبية النساء (79 في المائة) ليس لديهن دخل من العمل أو من مصادر أخرى.
- عانى سنوياً ما يقرب من 7.888 مليون امرأة من أشكال من العنف، سواء من الزوج/الشريك أو من أشخاص مقربين أو غرباء في أماكن عامة.
- عانى سنوياً ما يقرب من 2.288 مليون امرأة عاطفياً بسبب تعرضهن للعنف (بجميع أشكاله).
- تعرض سنوياً ما يقرب من 5.6 مليون امرأة للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك.
- بلغت التكلفة الإجمالية التي تكبدتها النساء والعائلات بسبب العنف حوالي 2.17 مليار جنيه في العام الماضي، بناءً على تكلفة آخر حادث شديد العنف.
- يتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية إلى 6.15 مليار جنيه إذا استمر معدل الإصابة لجميع الحوادث التي ارتكبتها الزوج/الشريك في العام الماضي.
- تكبدت النساء وأسرهن المعيشية تكلفة قدرها 1.49 مليار جنيه بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك، يتألف من 831.236 مليون جنيه من التكاليف المباشرة و661.565 مليون جنيه من التكاليف غير المباشرة.
- غطي تأمين الضمان الاجتماعي تقريباً 58 في المائة من النساء العاملات حالياً اللاتي يتقاضين أجراً نقدياً، وغطى التأمين الصحي نسبة مماثلة. والبعض حصلن على تغطية من الاثنتين.
- عانى ما يقرب من 2.4 مليون امرأة من نوع واحد أو أكثر من الإصابات الناجمة عن العنف الذي ارتكبه الزوج/الشريك.
- يغادر سنوياً ما يقرب من مليون امرأة المنزل بسبب العنف بين الأشخاص.
- تبلغ تكلفة السكن البديل/المأوى للنساء اللاتي يغادرن المنزل بسبب العنف بين الأشخاص حوالي 585 مليون جنيه سنوياً.
- المعرضات للعنف أكثر عرضة للإجهاض (أو الإملاص) ممن لم يتعرضن للعنف (40.1 في المائة مقارنة بـ 36.6 في المائة) وأكثر عرضة لإنجاب طفل يعاني نقص الوزن (7.3 في المائة مقارنة بـ 5.3 في المائة).
- يتعرض سنوياً ما يقرب من 200,000 امرأة لمضاعفات مرتبطة بالحمل بسبب عنف الزوج.
- أفاد حوالي 4.7 في المائة من النساء بأن أزواجهنّ حرموهنّ من العمل طوال حياتهنّ.
- يتغيّب أطفال 113,000 أسرة عن المدرسة سنوياً بسبب العنف الأسري الذي يمارسه الزوج، ما يؤدي إلى خسارة حوالي 90,000 يوم دراسي سنوياً.
- عانى أطفال 300,000 أسرة كوابيس وخوراً بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج خلال العام السابق.

### التكاليف المباشرة/ غير المباشرة للعنف الأسري



- **العنف في الأماكن العامة**  
تعرض ما يقرب من 139,600 امرأة، أي 3.7 في المائة من العاملات، للعنف في مكان العمل خلال العام السابق.
  - تعرض ما يقرب من 16,000 فتاة تبلغ أعمارهن 18 عاماً أو أكثر للتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية في سنة واحدة فقط.
  - يعاني أكثر من 1.7 مليون امرأة أشكالاً مختلفة من التحرش الجنسي في وسائل النقل العام.
  - النساء العاملات والطالبات أكثر احتمالاً للتعرض للمضايقات والعنف في الأماكن العامة (تعرض حوالي 39.4 في المائة من الفتيات اللاتي كن ملتحقات بالدراسة وقت إجراء المسح لمثل هذا العنف).
  - تبلغ تكلفة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة 571 مليون جنيه سنوياً.
  - تتكبد النساء وأسرهن تكلفة قدرها 548 مليون جنيه سنوياً لتغيير مسارهن وطريقة تنقلهن أو عن طريق السفر مع مرافق على الطرق بسبب العنف في الأماكن العامة.
  - من بين 2.6 مليون امرأة أبلغن عن إصابات ناتجة عن العنف الأسري أو العنف الذي ارتكبه آخرون، أبلغت 2.29 مليون امرأة عن مشكلات نفسية بسبب هذه الحوادث خلال العام الماضي، وهو ما يمثل حوالي 8.8 في المائة من العينة بأكملها.
- تكاليف إضافية**

## 6- أثر الدراسة

### (أ) رفع مستوى الوعي

نتيجة لتعميم نتائج الدراسة على الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين، أقر صانعو السياسات بأثر العنف ضد المرأة على الاقتصاد بأكمله وبأهمية الاستثمار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. وبدأت وسائل الإعلام مناقشة قضية العنف الأسري وتسليط الضوء عليه، وكانت هذه القضية تعتبر في السابق من المحرمات. وتمثل الدراسة خطوة أولى مهمة في مناهضة العنف القائم على نوع الجنس.

استخدمت المنظمات غير الحكومية والمجلس القومي للمرأة النتائج أيضاً لرفع مستوى الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس بين صانعي السياسات وعلى المستوى الشعبي. وأصبحت أهمية دعم المجلس القومي للمرأة لتحسين خدماته، وخاصة مكتب الشكاوى، واضحة للغاية لجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وينظر المجلس القومي للمرأة حالياً في إجراء دراسة على المستوى الوطني عن العنف المرتكب ضد النساء ذوات الإعاقة.

### (ب) استجابة معززة

بدأت المنظمات غير الحكومية الاستفادة من نتائج الدراسة للمناداة باستجابة شاملة للعنف ضد المرأة، بما في ذلك زيادة التمويل. وقامت وزارة التخطيط لاحقاً بزيادة موازنة الأنشطة المتعلقة بالتصدى للعنف ضد المرأة.

وزادت وزارة الداخلية أيضاً عدد ضابطات الشرطة وأدمجت في برامج أكاديمية الشرطة محاضرة عن مناهضة العنف ضد المرأة يقدمها المجلس القومي للمرأة. ويُتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإبلاغ عن العنف ضد المرأة وحصول المرأة على الخدمات.

بعد الانتهاء من الدراسة، انخرط الشركاء في عدد من الأنشطة لتعزيز الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس على المستوى الوطني. وسلطت عملية تقدير التكلفة الضوء على الحاجة إلى مزيد من العمل وإلى تنسيق أفضل بين مختلف الجهات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بالدعوى والسياسات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة لقطاعات محددة كالمؤسسات التعليمية. كذلك، هناك حاجة إلى زيادة التوعية فيما يتعلق بتحسين الحصول على خدمات دعم غير المتوفرة أو غير المعروفة أو تنسم الحاجة إليها بالوصمة.

### (ج) تعزيز الإطار القانوني والسياسي

بدأت البرلمانيات بالاهتمام بمسألة العنف القائم على نوع الجنس وأدركن أهمية تعزيز الإطار القانوني. وكان معدل الانتشار ونتائج التكلفة المصدر الرئيس للبيانات التي وَّجَّهت وضع مشروع القانون الجديد المعني بالعنف ضد المرأة الذي ينظر فيه البرلمان حالياً. كما استُخدمت كل محافظة هذه البيانات لوضع خطط عمل تمشياً مع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.